عصام شلهوب

وزير الصناعة: القطاع لا ينكسر ونؤسّس لمرحلة جديدة

لم يعد القطاع الصناعي في لبنان يواجه ازمة اقتصادية تقليدية يمكن احتواؤها باجراءات مرحلية، بل وجد نفسه في قلب تداعيات حرب فرضت تحديات مركبة طالت سلاسل الانتاج، حركة التصدير، وكلفة التشغيل. فمن الاضرار المباشرة التي لحقت بالمصانع، الى الضغوط الناتجة من ارتفاع اسعار الطاقة والشحن والمواد الاولية... دخلت الصناعة اللبنانية مرحلة اختبار وجودي جديد

رغم المشهد الضاغط، لا يزال هذا القطاع يحاول الحفاظ على استمرارية الانتاج وتأمين السلع الاساسية، لا سيما الغذائية والدوائية، في ظل ادراك متزايد لأهمية الصناعة كركيزة للأمن الاقتصادي والاجتماعي. في موازاة ادارة تداعيات الحرب، يبرز نقاش اوسع عن مستقبل الاقتصاد اللبناني وامكان الانتقال التدريجي من نموذج ريعي هش الى نموذج اكثر انتاجية، قائم على تعزيز التصنيع المحلي، توسيع الصادرات، وتقليص العجز التجاري المزمن. تقديرات الخسائر النهائية في القطاع الصناعي لا تزال غير مكتملة بفعل استمرار الظروف الامنية وتعذر اجراء مسح ميداني شامل. الا ان المعطيات الاولية تشير الى اضرار طالت مؤسسات صناعية ومرافق انتاجية في مناطق مختلفة، مما دفع الجهات الرسمية الى اطلاق استبيانات موجهة الى المصانع لتقدير حجم الخسائر وكلفة اعادة التأهيل او البناء.

ولأن كلفة الانتاج ترتفع والهوامش تضيق، علما ان الصناعيين يشكون من تضخم متسارع في كلفة التشغيل نتيجة ارتفاع اسعار النفط عالميا، وزيادة كلفة النقل والشحن، فضلا عن غلاء المواد الاولية. فيما تبرز الطاقة كأحد أبرز عناصر الضغط، خصوصا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل بهوامش مالية محدودة وتحتاج الى اجراءات تخفيفية عاجلة لضمان الاستمرارية.

وباعتبار ان التصدير اولوية ومعضلة الاسواق الخليجية، يشكل تراجع الصادرات، خصوصا الى الاسواق الخليجية، تحديا مركزيا امام الصناعة اللبنانية. وبين استمرار حركة الترانزيت عبر سوريا نحو الاردن والعراق، يبقى استعادة النفاذ الطبيعي الى الاسواق الخليجية هدفا اساسيا، نظرا الى دورها التقليدي في استيعاب جزء مهم من المنتجات اللبنانية. الازمة الحالية اعادت طرح سؤال جوهري عن النموذج الاقتصادي اللبناني. فبدلا من الاكتفاء بادارة الخسائر، تبرز فرصة لاطلاق تحول تدريجي نحو اقتصاد أكثر انتاجية، يستفيد من ميزات لبنان في الصناعات الغذائية، الدوائية، التغليف، الازياء، والمجوهرات، الى جانب الرهان المستقبلي على الصناعات التكنولوجية القائمة على الكفاءات البشرية اللبنانية.

ففي ظل عجز تجاري مزمن يناهز مليارات الدولارات سنويا، تتجه الانظار الى سياسة اكثر وضوحا لاحلال المنتجات المحلية مكان جزء من الواردات. وينظر الى هذا المسار كإحدى الادوات الاساسية لتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، وخلق قيمة مضافة وفرص عمل محلية.

وسط الازمات المتلاحقة، يثبت القطاع الصناعي مرة جديدة انه أحد اكثر القطاعات قدرة على التكيف والصمود. فهو لا يوفر فقط منتجات اساسية وفرص عمل لعشرات الآلاف من العائلات، بل يشكل ايضا قناة حيوية لادخال العملات الاجنبية عبر التصدير، والحد من نزيف الهجرة، والحفاظ على الحد الادنى من الدورة الاقتصادية في بلد يعيش على وقع الازمات المفتوحة.

"الامن العام" التقت وزير الصناعة جو عيسى الخوري.

■ تتحدث جمعية الصناعيين عن خسائر مزدوجة ناتجة من الاضرار المباشرة وتراجع الاستهلاك والصادرات، هل لدى وزارة الصناعة اليوم تقدير رسمي لحجم خسائر القطاع الصناعي منذ بداية الحرب، وكم يبلغ عدد المصانع المتضررة فعليا؟

□ بادرت الحكومة اللبنانية الى وضع خطة طوارىء لمواجهة العدوان على لبنان، ومساعدة اللبنانيين المتضررين، لا سيما الذين دمرت قراهم وبيوتهم ونزحوا من الجنوب الى مناطق اخرى. طالت الخسائر الارواح والممتلكات والمؤسسات الصناعية والاراضي الزراعية وغيرها. كان اهتمامي الاول، الحرص على ضمان استمرار تأمين السلع الغذائية والدواء، كونهما ركيزة الامن الغذائي. وبالفعل، كان الصناعيون على درجة عالية من المسؤولية، وعملوا على تنفيذ هذا الهدف. منذ اليوم الاول للحرب، شكلت لجنة مشتركة بين الوزارة وجهات الانتاج، اي جمعية الصناعيين اللبنانيين ونقابة اصحاب الصناعات الغذائية ونقابة اصحاب مصانع الدواء. نحن على تواصل دائم لتأمين حاجاتهم، مع العلم بأن عدم اقفال المرافىء البحرية كان الاساس في اعطاء القدرة على مواجهة أي نقص محتمل في المواد الاولية. اما بالنسبة الى الخسائر اللاحقة في القطاع الصناعي، فانه من الصعب حاليا تولي مراقبي الوزارة مهمة اجراء مسح ميداني نهائي لهذا الغرض، لكن الوزارة وضعت استبيانا وزعته على الصناعيين لافادتها بتقديراتهم حول الخسائر وكلفة الترميم او اعادة البناء.

■ في ظل ارتفاع كلفة الطاقة والشحن والمواد الاولية، ما هي الاجراءات العاجلة التي تعمل عليها الوزارة لتخفيف الاكلاف التشغيلية عن المصانع، خصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

□ ذكرت اهم العناصر التي تسبب ارتفاع كلفة الانتاج وبالتالي ارتفاع سعر السلعة على المستهلك. ففي ظل الحرب الدائرة في المنطقة والتي تأخذ ابعادا اقتصادية الى جانب الاسباب الاستراتيجية والتوسعية، ارتفع سعر النفط عالميا، وهو الاساس في الانتاج والنقل، ولا زال اذا جاز التعبير عصب الحياة العالمي. ما يحصل عالميا ينعكس على لبنان الذي ورطه حزب الله في حرب لا يريدها. لا اخفيك الامر ان اجراءات وزارة الصناعة حيال اسعار النفط متواضعة،

> **الامن الغذائي والدوائي اولوية رغم ظروف الحرب**

وزير الصناعة جو عيسى الخوري.

لكنها تبذل جهودا متواصلة مع وزير الطاقة والمياه من اجل تمييز الصناعيين ومنحهم اسعارا خاصا تساعدهم على الاستمرار والمواجهة، اضافة الى ايجاد وسائل اخرى لاستيراد الطاقة والغاز من الدول العربية المجاورة.

■ القطاع الصناعي يشكو من ضغط ضريبي متزايد في وقت يمر في ازمة وجودية، هل هناك نقاش داخل الحكومة لتعليق او تخفيف بعض الرسوم والضرائب عن الصناعيين مرحليا؟

□ من المستحسن عدم استخدام عبارات او اوصاف لا تعكس الواقع. خلال الازمات والحروب التي مر فيها لبنان، اثبت القطاع الصناعي صلابته، وبأنه القطاع السيادي بامتياز. هناك قطاعات تنمو وتتطور وتتوسع حتى في هذه الظروف الصعبة. الصناعيون يواجهون ويبدعون ويجدون بدائل. هم لا ينكسرون. النقاشات الحالية داخل الحكومة تتركز بشكل كبير على موضوع الحرب وكيفية تحقيق وقف النار. نحن ندعم رئيس الجمهورية بما يقوم به وما يتخذه من مواقف على صعيد الخوض في مفاوضات عادلة تؤدي الى استقرار لبنان نهائيا. اما بالنسبة الى موضوع مطالب الصناعيين، فاننا نعمل على تلبيتها تدريجيا، وهم متفهمون الوضع المالي الصعب للدولة. وقد تقدمت باقتراحات الى بعض الوزراء من اجل تخفيف الكلفة والاعباء على الصناعيين لن ادخل في تفاصيلها الان، على امل ان تتحقق في القريب العاجل.

■ تراجع الصادرات، خصوصا الى دول الخليج، يشكل ضربة قاسية، ما الذي تقوم به الوزارة بالتنسيق مع وزارة الخارجية ورئاسة الجمهورية لاعادة فتح مسارات التصدير وملف الترانزيت البري؟

□ لدى لبنان معابر برية حدودية واحدة، وهي مع سوريا، فيما تنساب البضائع في الشاحنات بشكل طبيعي ذهابا وايابا بين البلدين. ومن سوريا، تتابع البضائع سواء الى الاردن او الى العراق. مشكلة الخليج ليست مع لبنان كدولة، وانما مع مجموعة من اللبنانيين. للأسف، هذا ما خرب علاقة لبنان بالخليجيين. على الرغم من ذلك، نسعى من خلال الاتصالات التي نقوم بها مع المملكة العربية السعودية كي تسمح للشاحنات التي تنقل البضائع اللبنانية ان تعبر اراضيها الى الدول الخليجية المجاورة، آملين ان تعيد المملكة فتح اسواقها للمنتجات اللبنانية في وقت قريب.

■ هل لدى الوزارة خطة دعم خاصة للمصانع المتضررة من الحرب، سواء عبر قروض مدعومة، اعفاءات ضريبية، او برامج اعادة تأهيل؟ ومن اين يمكن تأمين التمويل في ظل الازمة المالية؟

□ كما ذكرت، وزعت وزارة الصناعة استبيانا من اجل تحديد الخسائر المباشرة التي لحقت ببعض الصناعيين. الحكومة على تواصل مع المؤسسات الخارجية كالبنك الدولي الذي يمكن ان يؤمن قروضا ميسرة. المشكلة التي نواجهها ان الاولوية اليوم هي لوقف الحرب، والتي يمكن ان يليها تمويل ميسر للقطاع الصناعي من اجل اعادة إطلاق عجلة الاقتصاد.

■ اذا استمرت الحرب الاقليمية وتوسعت تداعياتها، ما هو السيناريو الاسوأ الذي تخشاه الوزارة على القطاع الصناعي اللبناني؟ وهل هناك خطة طوارئ صناعية للتعامل مع هذا الاحتمال؟

□ التصدير يبقى اولوية لقطاع الانتاج. لدينا انتاج لبناني يتمتع بمعايير عالمية ونعمل على تطوير الاسواق الحالية وفتح اسواق جديدة للانتاج اللبناني. نتمنى ان تنعم منطقتنا ◄

إقتصاد

◄ بالسلام قريبا. بالتوازي، نعمل على مساعدة الصناعيين على تطوير قدراتهم التسويقية في الاسواق العالمية.

■ في المقابل، هل يمكن للازمة الحالية ان تشكل فرصة لاعادة هيكلة الاقتصاد اللبناني في اتجاه انتاجي اكثر؟ وما هي القطاعات الصناعية التي تراهن عليها الوزارة مستقبلا؟

□ انتهينا من وضع الخطة الوطنية للصناعة، وارتأينا تأجيل اطلاقها بسبب الحرب. تبين الخطة الميزات التفاضلية لقطاعات محددة على الوزارة العمل مع الصناعيين على تطويرها. كذلك هناك صناعات تقليدية يتميز بها لبنان كالصناعات الزراعية والادوية والتغليف والازياء والمجوهرات نعمل على تطوير اسواقها الخارجية. اما القطاع الصناعي الذي علينا ان نراهن عليه لمستقبل لبنان، فهو قطاع الصناعات التكنولوجية الذي يستند على كفاءات علمية يتميز شابات وشباب لبنان بها.

■ لبنان يستورد نسبة كبيرة من حاجاته، الى اي مدى يمكن توسيع سياسة احلال الواردات واستبدال المنتجات المستوردة بمنتجات محلية خلال المرحلة المقبلة؟

□ هذا هو هدفنا الاساسي. فلبنان يعاني من عجز تجاري معدله خمسة عشر مليار دولار سنويا. من اجل تقليص هذا العجز، نعمل على تطوير منتجات بديلة وعلى تطوير التصدير لمنتجات اضافية. انا على يقين بقدرة القطاع الصناعي على مضاعفة تصديره خلال فترة ثلاث سنوات، وان يستبدل العديد من المنتجات المستوردة بانتاج محلي ذات نوعية وجودة عاليتين.

■ الصناعة توفر وظائف مباشرة وغير مباشرة لعشرات الاف العائلات، ما هي رسالتكم اليوم للصناعيين اللبنانيين الذين يشعرون بأنهم يواجهون الازمة منفردين؟

□ القطاع الصناعي هو قطاع سيادي بامتياز، يساهم في تأمين الامن الاقتصادي والرخاء الاجتماعي وهو اكبر رب عمل في لبنان. لقد اثبت الصناعيون، رغم المصاعب والازمات والحروب والكلفة العالية للانتاج، انهم مستعدون لمواجهة التحديات والاستثمار في تطوير منتجات تنافس المنتجات الاوروبية والعالمية. ان الاستثمار في الصناعة هو استثمار ماراتوني طويل الامد يواجه في مراحل عدة مخاطر مختلفة. هذا ما يؤكد ان الصناعي اللبناني يواجه التحديات لكي يساهم في ديمومة قطاع يؤمن فرص العمل، ويحد من هجرة الشباب، ويسعى الى التصدير ليجلب عملات اجنبية، لبنان في أمس الحاجة اليها من اجل تطوير الاقتصاد.

> **مسح اولي للأضرار في انتظار تقدير الخسائر النهائية**

■ ما هي التوجهات العالمية للصناعة وكيف يمكن للبنان ان يتأقلم مع التطورات؟

□ هناك اربعة توجهات رئيسية تعيد تشكيل القطاع الصناعي العالمي :

1 - التحول الرقمي والصناعة 4.0 من خلال الذكاء الاصطناعي والاتمتة. مفهومان مترابطان يشيران الى انتقال المؤسسات الصناعية، من النماذج التقليدية الى نماذج تعتمد على البيانات، الاتصال الذكي والانظمة المؤتمتة.

2 - التشنجات الجيواستراتيجية واعادة توضع اماكن الانتاج، فالتوترات الاقليمية تدفع نحو التصنيع القريب ونحو سلاسل توريد إقليمية، وحتى التوجه نحو اتفاقيات ثنائية.

3 - الاقتصاد الدائري والصناعة الخضراء، من خلال الانتقال نحو انتاج منخفض الكربون وانتاج دائري.

4 - أخيرا، التوجه نحو الصناعات المتطورة التي تتمتع بقيمة عالية، وهذا ما تتميز به الصناعات التكنولوجية. في لبنان خيارنا للمستقبل هو تطوير الصناعات التكنولوجية التي تحتاج الى كفاءات عالية وهذا ما يتميز به شباب لبنان وشاباته.

نحن وضعنا الاسس التشريعية الكفيلة باستقطاب مؤسسات عالمية لكي تتخذ من لبنان مركزا لانتاج الصناعات التكنولوجية المتطورة، والتي يمكنها ان تؤمن فرص عمل لعشرات الآلاف من الشباب، وتساهم في زيادة الناتج المحلي بمليارات الدولارات. هذا هو رهاننا الاساسي للمستقبل: الصناعات التكنولوجية.

بلدية بصاليم، مزهر والمجذوب
BSALIM, MEZHER & MAJZOUB MUNICIPALITY